http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1538) السنة السادسة - السبت (20) حزيران 2009

وزير الاتصالات لـ (المدى):

شركات الهاتف النقال لم توقّع عقد البوابات الدولية واموالنا تذهب الى شركات اجنبية

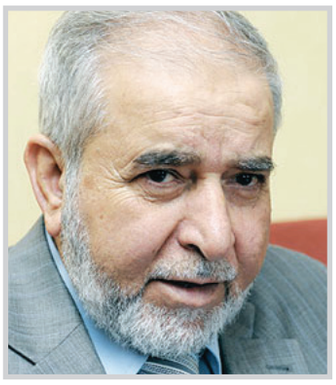

وزير الاتصالات فاروق عبد القادر

بغداد/ كريم الحمداني

دخلت خدمة الهاتف النقال الى العراق بعد التغيير مباشرة، وقامت الحكومة العراقية بتوقيع عقود مع عدة شركات، ومع وجود بنود في الاتفاق تكفل ضرورة تقديم الخدمة اللازمة للمشتركين ،لكن تلك الخدمة لم تكن بالمستوى المطلوب، ولمعرفة الاسباب توجهت (المدى) الى وزير الاتصالات المهندس فاروق عبد القادر عبد الرحمن الذي سألناه بداية عن عقود شركات الهاتف النقال وعن رداءة الخدمة ، فأجاب: ان عقود الهاتف النقال يعود تأريخها الى مابعد المزايدة التي جرت في العاصمة الاردنية عمان عام ٢٠٠٧ ، واحيلت الى شركات زين واسياسيل وكورك كل شركة تدفع مليارا و(٢٥٠) مليون دولار مبينا ان توقيع جرى حينها من قبل هيئة الاتصالات والاعلام، وهذه الشركات ووزارة الاتصالات لادخل لهما في هذه العقود اذ ان الهيئة مسؤولة بموجب القرار(٦٥) الذي اصدره بريمر وهو حتى الان ساري المفعول، والذي يعطي هيئة الاتصالات والاعلام كافة الصلاحيات للتعامل مع شركات الهاتف النقال دون تدخل من قبل وزارة الاتصالات بشكل مطلق. واوضح فاروق بان هذا الامر جعل هذه الشركات تشعر انها بمنأى عن المتابعة والحساب مشيرا الى ان اللجنة الوزارية للهاتف النقال ناقشت مرات عديدة موضوع رداءة خدمة الهاتف النقال لهذه الشركات بحضور هيئة الاتصالات.

وعن البيانات التي اعتمدت عليها اللجنة الوزارية اكد الوزيران البيانات التي قدمت واعتمدت عليها اللجنة الوزارية هي بيانات هيئة الاتصالات والاعلام، وهي المسؤولة عن تقديم كل ماله صلة بصدد سوء الخدمة الموجودة وما قدم من بيانات انا اعتبره غير كاف كونه يعتمد على ماقدم من شكاوى المواطنين. على سبيل المثال شركة زين لديها بحدود عشرة ملايين مشترك، فكم من هؤلاء قدم شكاوى عن سوء الخدمة ،معتقدا ان المقاييس غير صحيحة وكان من المفترض بالهيئة الاعتماد على اجهزتها المركونة لديهم من تأريخ شرائها وحتى الان دون استخدام،موضحا بان هذا الامر يتطلب متابعة وحسابا، مشيرا الى ان ثقافة الشكوى غير موجودة لدى المواطن العراقي، يتحمل كثيرا ويسكت عن الكثير من الامور على امل ان يفرج الله عنه في المستقبل ، مضيفا بانه كان الاولى بالوزراء ان يقدموا شكاوى الى الهيئة ،وهم يدركون تماما سوء الخدمة، لذا اعتمدت اللجنة الوزارية الشكاوى المقدمة من (١٠٠) الف مواطن وهذا الرقم لايمثل شيئا اذا ماقورن بعشرة ملايين مشترك، وهذه الغرامات اعتمدت على هذا الاسلوب وهو غير صحيح، موضحا ان هذا الموضوع بدأ يتفاعل بعد ان اتخذ مجلس الوزراء قرارات تضمنت تسديد الاقساط والغرامات التي ثبتت، والمبالغ التي حجبت عن الحكومة العراقية بسبب امتناع شركات الهاتف النقال عن توقيع عقد البوابات الدولية حتى الان وهي عائدة للدولة، وتترتب عليها عائدات مالية تذهب الى شركات اجنبية اخرى، بالاتفاق مع هذه الشركات وتحرم الحكومة العراقية من هذه العائدات الكبيرة هذا من جانب، ومن جانب اخر هو سيادة الدولة الامنية حيث لا نعرف الان ماهي البيانات التي تخرج من العراق، وتدخل اليه بسبب عدم سيطرتها على هذه البوابات وهذا الامر غير موجود في كل دول العالم أي ان يكون فضاؤها مفتوحا بشكل مطلق دون رقابة، مبينا ان الغرامات التي ثبتت على هذه الشركات لا تعوض الغرامات التي يجب ان تدفع الى المواطن. وعن تشويش الجو من قبل القوات الاجنبية وتأثيرها على الهاتف النقال كما تدعي الشركات ،نفى وزير الاتصالات ذلك قائلا انه تبرير غير منطقي وغير مقنع متسائلاهل ان هذه القوات دخلت العراق الان وبدأت معها هذه الذريعة ،فالجميع يعرف انها دخلت عام ٢٠٠٣ وبأعداد تفوق اعدادها اليوم ولم يطرح هذا التبرير في حينها.

وعن مدى التنسيق الحاصل مع اقليم كردستان في هذا المجال،قال الوزير ان الاتصالات مسألة فيدرالية اتحادية أي شبكة تعمل في عموم العراق، ولا يوجد فصل بين هذه المحافظة وتلك في الاتصالات،هذا الوضع دعانا الى ان يكون هناك تنسيق بيننا وفقا للقوانين والدستور مع خصوصية الاقليم على الارض، قبل عام ٢٠٠٣ ، ولغرض تعزيز التعاون والتنسيق، جاء وفد من حكومة الاقليم الى الوزارة برئاسة وزير الاتصالات واسفرت الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارتين حول التنسيق الكامل في مجال الاتصالات.

وبشان طلب عدد من اعضاء مجلس النواب استجوابه ، نفى الوزير طلب استجوابه من قبل البرلمانيين ، موضحا بانه طالب بالحضور الى المجلس لطرح معاناة المواطن جراء الخدمة السيئة للهاتف النقال ، ليبين ان وزارة الاتصالات غير مسؤولة عن الشركات ،وانما هي من مسؤولية هيئة الاتصالات والاعلام التي يشرف عليها مجلس النواب، وكنا نتوقع ان يكون الحساب للهيئة لا للوزارة مؤكدا بان المجلس طلب استضافته وليس استجوابه.

مقومات الدولة العصرية

شهاب العزاوي

مع الوقت تتزايد الحاجة الى دولة عصرية لتواكب التطورات الاقليمة والدولية على الصعد كافة،خصوصا وان مهام الدولة قد تبدلت كثيرا بسبب بروز اشكالات وقضايا تحتاج الى حلول جذرية وهذه القضايا والاشكالات لم تكن موجودة سابقا مثل التغيرات الجوية،ونقص المياه ، وشحة الموارد، والتي تحقق استمرارية الأهداف أو الركائز الاساسية لبناء المجتمع التي من أبرزها التنمية، والديمقراطية ، والعدل والكرامة والمساواة والتسامح والتعددية وحقوق المواطنين،بالإضافة إلى الأمن والاستقرار مع توفير مستلزمات الحياة اليومية من ماء وكهرباء ونظام صحي متكامل لمواطنيها.

وان أية قراءة موضوعية ، تضعنا في مواجهة مباشرة أمام مهام جسيمة تتعلق بمجمل مصير العراق إذا ما أردناه دولة مدنية ديمقراطية لا دولة مليشيات، وعليه فإن الأمر ليس مجرد شأن يرتبط بجهد جهة محددة في المجتمع، أو يتعلق بموضوع معين فالمواطن هو الوحدة الأساسية للمجتمع ، وهو كائن بشري له احتياجات خدمية وإنسانية، وعليه ضغوطات نفسية وأجتماعية وسياسية تجبره على الانعزال والأبتعاد والاحتجاج، يلجأ من خلالها الفرد الى القبيلة والطائفة كملاذ في حالة غياب القانون والدولة والحماية الحكومية له، حيث تصبح تلك الجهات مصدر قوة مؤثرة فيه. وعند حضور الوطن بكل قوة متجسداً في هيبة الدولة والقانون، سيكون الحاضنة الحقيقية للمواطن حيث يصبح الوطن مصدر الجذب الرئيسي لتنمية المواطنة. وبهذا الحضور تختفي الكثير من الولاءات الثانوية التي تلغي مفهوم المواطنة.

ومن أهم المقومات الاساسية للمجتمع الديمقراطي التوزيع العادل للثروة الوطنية فكلما تم توزيع الثروة الوطنية بشكل عادل ومنصف على عموم الشعب والمناطق من حيث التنمية والخدمات والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، نكون قد ضمنا قيام دولة عصرية، يحظى مجتمعها بالرفاه والعدل،والتوزيع للثروة يجب أن يكون على اساس المواطنة دون اي تمييز طائفي او عرقي وان تعزيز المواطنة كمفهوم وسلوك من أجل تقويم وبناء المجتمع ديمقراطيا يكون عن طريق مشاركة الشعب في الممارسات السياسية، وذلك من خلال تنمية الحس الوطني عبر وسائل الاعلام الرسمية والمستقلة ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق البرامج التثقيفية، التي تساهم في رفع الوعي الوطني للمواطن، والايمان من قبل السلطة الحاكمة بالتداول السلمي للسلطة وبفصل السلطات الثلاث، وان تؤمن للافراد والجماعات ممارسة حقوقهم السياسية من خلال المشاركة في صناعة القرار، وتكفل الوجود البشري للمجتمع وتحميه من خلال القانون وتشريعاته، وتمنح الحقوق والحريات ولا تعارضها، وتكريس ثقافة التسامح وعدم اللجوء إلى العنف والاقصاء، لان النظام الديمقراطي نظام سياسي مبني على أساس الحوار السلمي والقبول بالطرف الاخر بغض النظر عن التباين الفكري ، والتوجيه لاهم مبادئ حقوق الانسان لانها تعتبر من اهم مقومات بناء المجتمع الديمقراطي لضمان حق المواطن.

طالبوا بجعله علنا

قادة بريطانيون ينتقدون قرار براون فتح تحقيق سري بشأن حرب العراق

بغداد /المدى

بعد اعلان ضباط بارزين في الجيش البريطاني من بينهم الجنرال تيم كروس المسؤول العسكري السابق في العراق وقوفهم إلى جانب الأصوات المطالبة بجعل التحقيق أو بعض جلساته في الأقل علنية.كشف رئيس الأركان البريطاني الجنرال ريتشارد دانات أن رئيس وزراء بلاده غوردن براون لم يستشره بشأن قواعد التحقيق السري، الذي أمر بفتحه بشأن حرب العراق وكلف لجنة مكونة من خمسة أعضاء القيام به،مبينا انه لم يشارك في النقاشات التي جرت بشأن طرق ادارة التحقيق، مؤكدا أن الحكومة درست خيار اجراء قسم من التحقيق في العلن وقسم في السر.وقال الجنرال، الذي سيتقاعد من منصبه قبل نهاية العام الحالي كل ما بوسعي الإفادة به حالياً هو ما قررته الحكومة بشأن تشكيل لجنة تحقيق بشأن حرب العراق كوني ما ازال موظفاً لديها، وسأترك الحكم إلى ما بعد صدور التقرير عن التحقيق بعد عام. لكن متحدثاً بإسم وزارة الدفاع البريطانية قال إن رئيس الأركان جرت استشارته بشأن بنية التحقيق وكذلك وزير الدفاع والسكرتير الدائم للوزارة،وأشار دانات إلى أن اللجنة ستتمتع بمداخل إلى جميع المعلومات الحكومية ومن ضمنها الوثائق السرية ذات الصلة بحرب العراق وصلاحيات تخوّلها استدعاء أي شاهد بريطاني للمثول أمامها وتستمع إلى الأدلة وراء أبواب موصدة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي. ويُعتبر الجنرال دانات أبرز مسؤول عسكري بريطاني ينتقد التحقيق الذي أمر براون بفتحه حول حرب العراق،وكان القائد السابق للقوات البريطانية أثناء غزو العراق الجنرال مايك جاكسون انتقد هو الآخر قرار براون فتح تحقيق سري بصدد حرب العراق لاعتقاده بأنه سيغذي أجواء الشك والريبة المحيطة بحكومته حالياً، وابدى استعداده لتقديم أدلة بصورة علنية أمام اللجنة. وأعلن براون أمام مجلس العموم (البرلمان) تشكيل لجنة مكونة من خمسة أعضاء لإجراء تحقيق حول حرب العراق قال إنه سيكون مستقلاً ويغطي الفترة من صيف عام ٢٠٠١ وحتى نهاية تموز من العام الحالي. من جانبه تحدث الناطق باسم رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون عن امكان اجراء تحقيق علني حول المشاركة البريطانية في الحرب على العراق، وذلك بعدما اثار قرار اجرائه في شكل مغلق موجة اعتراض،واعلن المتحدث باسم رئاسة الوزراء ان القرار يعود الى المسؤول عن التحقيق جون شيلكوت.

وفي رسالة وجهها الى شيلكوت ونشرتها رئاسة الوزراء، اعتبر براون ان تمكين جميع من يمثلون امام المحققين من التحدث باكبر قدر من الصراحة هو امر اساسي، داعيا من هذا المنطلق رئيس التحقيق الى تحديد كيفية اجراء التحقيق بحيث يتم بلوغ هذا الهدف باكبر قدر من السهولة.

تقول صحيفة الإندبندنت في هذا الاطار: إن رئيس وزراء بريطانيا يواجه تمردا على جبهة أخرى هي مسألة التحقيق في ملابسات الحرب على العراق. فبينما يحبذ جوردون براون أن يكون التحقيق غير علني، يرى العديد من نواب البرلمان العماليين ووزيرة في الحكومة كانت إلى حين من بين المقربين إلى رئيس الحكومة البريطانية إلى جانب عدد من قادة الجيش البريطاني أن التحقيق ينبغي أن يكون علنيا على الأقل في جوانب منه. ويعتبر عضوا مجلس اللوردات هاتون وبتلر أن التحقيق في مصلحة الجميع وليس فقط الجيش، وإضفاء طابع السرية عليه لامعنى له خاصة وأن بريطانيا تخوض ضمن حلف الأطلسي حربا في أفغانستان. كما وجه قادة عسكريون سابقون انتقادات شديدة الى رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون بعد قراره بإجراء تحقيق حول مشاركة بريطانيا في غزو العراق على نحو سري، وانضم هؤلاء القادة السابقون الى الأحزاب السياسية المعارضة التي تطالب بإجراء نقاش برلماني واسع في الاسبوع المقبل للمطالبة بأن تكون التحقيقات علنية.ومن المتوقع ان تستمر التحقيقات لمدة عام كامل ولن تعلن نتائجها إلا بعد الانتخابات المقبلة.وشدد وليام هيغ، وزير خارجية الظل في حزب المحافظين المعارض، على أهمية هذا النقاش البرلماني الذي سيكون بمثابة اقتراع بالثقة على حكومة براون. وكان زعيم حزب الأحرار الديموقراطيين نيك كليغ قد اتهم الحكومة بالسعي الى التستر على قرار الحرب والملابسات الخاصة بمشاركة بريطانيا في الغزو، واعتبر ان اجراء التحقيقات بطريقة سرية يهدف الى تبييض وجه الحكومة.

البرلماني الهولندي هاري فان : المجتمع الدولي ملزم بمساعدة العراق على التخلص من بقايا اليورانيوم

> هاري فان بومل أحد أهم الشخصيات وأكثرها فعالية في قيادة الحزب الإشتراكي الهولندي، ذلك الحزب الأسرع نمواً في عدد مقاعده البرلمانية من أي حزب آخر وبدون توقف حتى أصبح ثالث حزب في هولندا بـ ٢٥ مقعداً برلمانياً من أصل ١٥٠ ويعتبر الحزب الأهم للمعارضة الهولندية . في حوار على هامش حملة من أجل تنظيف البيئة العراقية من ملوثات الحرب المشعة وانقاذ ماتبقى حيا من الضحايا اكد هاري أن المجتمع الدولي ملزم بمساعدة العراق على تنظيفه من بقايا الذخائر التي تحتوي على اليورانيوم المنضب وإلا سيصبح الشعب العراقي ضحية مزدوجة في البداية للدكتاتور صدام حسين ومن ثم للطريقة التي نفذت فيها الحرب على العراق. هذا لا يمكن قبوله، حسب قول فان بومل. وفيما يلي نص الحوار.

النائب الهولندي هاري فان بومل

حاوره / صائب خليل

ضرورة تسليط الضوء عليها اعلاميا

× من المعروف أن هولندا واحدة من الدول القليلة، مع إسرائيل وأميركا وبريطانيا وفرنسا وجيكيا، التي مازالت تقف بالضد من محاولات إصدار قانون دولي يمنع استعمال ذخائر اليورانيوم المنضب.

هذه الدول تقف أيضاً حجر عثرة في سبيل إصدار قرار بإجراء البحوث الرسمية حول نتائج استعمال تلك الذخائر.

كيف تنظر شعوب تلك الدول إلى هذا الأمر؟

– لو أن الناس عرفت المزيد عن الأمر فسيثور غضبهم. من الضروري لفت الإنتباه بأقصى سرعة إلى هذا السلاح الإجرامي. آمل أن تهتم وسائل الإعلام بالأمر أكثر، ومن ناحيتي سوف أعمل على أن أسهم في ذلك.

× أين نضع التلوث باليورانيوم المنضب من بقية أنواع التلوث في العالم؟

– التلوث باليورانيوم المنضب قد يكون أكثر أنواع التلوث التي يمكنك أن تتخيلها، تدميراً. إنه ليس نتاجاً لعمليات صناعية، بل هو نتيجة خيارات سياسية وعسكرية. أنا أراه مشكلة خاصة من نوعها، وتتطلب حلاً خاصاً عاجلاً.

مناطق غير قابلة للعيش

× يقارن اليورانيوم المنضب أحياناً بالقنبلة الذرية التي ألقيت على هيروشيما، هل ترى المقارنة عادلة؟ هل يمكننا أن نصفه بأنه «هيروشيما جوفية»؟

– بلا شك مثل هذا الوصف مناسب له. لا تنس أن الكثير من بقايا تلك الذخائر استعملت في الصحراء وأنها باقية في الرمال.

وسوف تتكون منها غمائم من دقائق خطيرة تتجه نحو المناطق السكنية، وعاجلاً سوف تتحول مناطق واسعة إلى مناطق غير قابلة للعيش فيها. أسوأ ما في الأمر هو أنك لا تستطيع أن ترى الخطر حتى يتمكن منك، ويكون الوقت قد فات.

× حسب بعض التقارير فأن شخصاً من كل ثمانية أشخاص في البصرة مصاب بالسرطان.

وفي الناصرية يصل الرقم إلى واحد من كل سبعة. ما رأيك في ذلك؟

– جريمة استعمال اليورانيوم المنضب هي انه يصيب ضحاياه حتى بعد سنوات طويلة من انتهاء الحرب، ويمكنه حتى إصابة الحامض النووي DNA فيصل تدميره إلى الأجيال التالية. يجب منع هذا السلاح كما حدث مع الألغام الأرضية والقنابل الإنشطارية. إضافة إلى ذلك يجب إجراء المزيد من البحوث وتقديم الدعم لضحايا ذخائر اليورانيوم المنضب.

نحن مدينون لضحايا هذا السلاح

× إن أحد الأسباب التي قدمت من قبل الولايات المتحدة وقوات التحالف لإعلان الحرب على العراق، هو تحرير الشعب العراقي من الدكتاتورية. والآن يواجه نفس الشعب وحشاً جديداً، من المحتمل أنه سيكلفه أرواحاً أكثر، ويستمر زمناً أطول من أي دكتاتور في التاريخ، فما رأيك بهذا التناقض؟

– لقد أصبت التقدير تماماً، ولذا يجب أن لانسمح لذلك بأن يحدث. سوف أقوم بكل ما أستطيع من أجل أن لا أسمح بأن يلف النسيان هذه المشكلة. إننا مدينون لضحايا هذا السلاح وعوائلهم.

× تقف منظمة الصحة العالمية بالضد من إجراء بحث موسع حول اليورانيوم المنضب، كموقف الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى، كيف يمكن لأحد أن يقف بوجه إجراء بحث، خاصة منظمة الصحة العالمية؟

– الدول التي مازالت تستعمل تلك الذخيرة لاتريد أن تتحمل مسؤولية ذلك لأنه يمكن أن تنتج مطالبات بتعويضات هائلة. ومنظمة الصحة العالمية ليست سوى كرة تتقاذفها ارجل عدد من الدول الكبرى ومنها أميركا. من المخجل أن مشكلة صحية بهذا الحجم لا يتم التعامل معها من خلال بحث واسع وطويل الأمد. إنها ليست مشكلة العراق وأميركا وحدهما بل هي مشكلة عالمية، ولذا يفترض بمنظمة الصحة العالمية أن تهتم بأداء واجبها ، فقد أسست لهذا الغرض.

مشاهد مرعبة

× في عام ٢٠٠٠ قمت بزيارة العراق لأول مرة وزرت أثناءها مستشفى للأطفال، ماذا وجدت هناك؟

– المناظر التي رأيتها هناك كانت مرعبة! أطفال صغار أصيبوا باللوكيميا إثر تعرضهم للأشعة كما يفترض. وجدت أيضاً أطباء لم يكن تحت تصرفهم بسبب الحصار سوى القليل جداً من الأجهزة الطبية، وكان هناك نقص في الأدوية. وفي الحقيقة كان هناك نقص في كل شيء، حتى بالعاملين في المستشفيات. كان على أهالي الضحايا أن يقوموا بأنفسهم بالعناية بالأطفال في المستشفى.

× هل ترى أن الدول المسؤولة عن اليورانيوم المنضب، مسؤولة أيضاً عن تنظيف العراق من بقاياه؟

– بدون أي شك. ربما لا يمكن إثبات ذلك قضائياً، لكن ليس هناك أي شك في ذلك من الناحية الأخلاقية. لقد ساهمت هولندا في تنظيف بلدان لم نشارك في الحرب فيها. إن أردنا لتلك الدول أن تجد طريقها إلى المستقبل بعد الحرب، وأن تتمكن من تطوير أنفسها، فهناك الزام أخلاقي علينا بمساعدتها في مثل تلك المشكلة، ونحن في الحزب الإشتراكي ندعم مثل تلك المهمات بشكل دائم. لذلك فمازال هناك الكثير مما يتوجب على المجتمع الدولي عمله في العراق.

المواطن العراقي ضحية مزدوجة

× إذن فأنت ترى أن من حق الشعب العراقي أن يتم تنظيف بلاده من تلك الملوثات؟

– نعم، وأرى أيضاً أن ذلك من واجب المجتمع الدولي. لقد كان موقفي هو ضد الحرب وأنا ضد استعمال ذخائر اليورانيوم المنضب، وأرى أن على هولندا أن تسهم في تنظيف العراق من تلك الفضلات، وإلا كان الشعب العراقي ضحية مزدوجة لصدام حسين ولنتائج تلك الحرب، وهذا ما لايمكن قبوله.

× لقد ربح الرئيس أوباما الإنتخابات بشعار «التغيير». هل لنا أن نأمل الكثير منه؟

– :نعم، فأوباما يريد البدء بسياسة جديدة في الشرق الأوسط. إنه يسعى الى التقرب، وله الجرأة على توجيه النقد لإسرائيل. إنه رئيس من نوع يختلف تماماً عن جورج بوش. أنا أنتظر الكثير من سياسته الخارجية، واتصور أن الناس في الشرق الأوسط يمكنهم أن ينظروا بالكثير من الإيجابية إلى الرئيس الأمريكي الجديد.

× العلاقات العراقية الأوروبية تمر بمرحلة تحضيرية لتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية.

هل يمكن لذلك أن يساعد العراق على حل مشكلة اليورانيوم المنضب؟

– أعتقد ذلك. حسب تصوري لم تكتب نصوص مشروع تلك الإتفاقية بعد، لكن عندما يحدث ذلك فسوف أثير هذه النقطة. وسوف أدعو زملاءنا في البرلمان الأوروبي إلى النظر إلى الأمر بعناية كبيرة. في مثل هذه المعاهدة يمكن الإتفاق على إجراء بحث حول نتائج اليورانيوم المنضب وتنظيف بقاياه. وفي أقله يمكن أن تتضمن المعاهدة إعلان نوايا بهذا الإتجاه، وسوف أقف بقوة مع ذلك.

الاسلحة الانشطارية قاتلة اطفال

× لعب الحزب الإشتراكي في الماضي دورا خاصاً في الصراع ضد الشركات والحكومات التي تتصرف بشكل غير مسؤول، هل لك أن تذكر لنا بعض الحالات من هذا الماضي؟

– لقد صارع الحزب الإشتراكي اكثر من عشرين عاما، داخل البرلمان وخارجه من أجل الحصول على قانون يمنع استعمال الأسبست الذي أثبت العلم أنه يتسبب في الأصابة بالسرطان. وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح، ومنع استعمال تلك المادة وخصصت المبالغ من أجل ضحاياها. كذلك نقف في طليعة من سعى إلى منع استعمال الأسلحة الإنشطارية، وهذه الأسلحة تقتل ضحايا كثيرين لسنوات طويلة بعد انتهاء الحرب أيضاً، لأن الكثير من القنابل لاتنفجر حتى يمسكها طفل أثناء اللعب. الأسلحة الإنشطارية قاتلة أطفال، وهذا ينطبق أيضاً على الذخيرة ذات اليورانيوم المنضب. إن استعمالها أمر لا أخلاقي.

× أخيراً، أنت عضو في البرلمان لمدة تزيد على عشر سنوات، ولديك الكثير من الخبرة الدولية. بماذا تنصح البرلمانيين العراقيين في هذا الأمر؟

– :أسسوا رابطات مهنية مع البرلمانيين في العالم. أبدأوا من خلال الإنترنيت بمجموعة عمل وليكن اسمها: «برلمانيون من أجل منع اليورانيوم المنضب». طالبوا بمطلبين فقط: منع عالمي لإستعمال ذخيرة اليورانيوم المنضب، و تنظيف بقاياه التي مازالت في أراضي الدول التي استخدم فيها مثل العراق ودول أخرى، بعد الحرب. طالبوا الأمم المتحدة بتخصيص الأموال اللازمة للمهمة. أنا جاهز لقيادة العمل بمثل هذا التضامن من الجانب الهولندي.